



مركز الميزان لحقوق الإنسان

الحصار يفاقم أزمة حقوق الإنسان في قطاع غزة

2014

الحصار يفاقم أزمة حقوق الإنسان في قطاع غزة

مقدمة

تعتبر حقوق الإنسان كل متكامل لا يتجزأ، وصيانتها جميعاً شرط أساسي لإعمال غير منقوص للحقوق التي كفلتها المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لأن انتهاك أي حق منها ينطوي عليه المساس بمجموعة أخرى من حقوق الإنسان.

في قطاع غزة تستمر معاناة السكان المدنيين بالتفاقم في ظل حرص ممنهج من سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مصادرة حقوقهم الأساسية، كنتيجة واقعية للحصار المشدد التي تفرضه بمخالفة صريحة وصارخة للقانون الدولي الذي يجرم فرض العقوبات الجماعية على السكان المدنيين.

وتتحمل سلطات الاحتلال بسيطرتها على المعابر التي تعد شريان الحياة للسكان المدنيين في القطاع، مسؤوليات قانونية تلزمها بالعمل على ضمان استمرار تسهيل حركة الأفراد والبضائع، لا استغلالها كوسيلة عقاب جماعي ينتهك حقوق الإنسان التي كفلها القانون الدولي، حيث تعتمد سلطات الاحتلال إلى تقييد إدخال البضائع عبر معبر كرم أبو سالم - وهو الوحيد الذي يستخدم لهذا الغرض- بما لا يلبي الحد الأدنى من احتياجات السكان الأساسية سيما مع استمرار منعه لإدخال مواد البناء ومحدودية إدخاله للمحروقات وغيرها من ضروريات تسيير الحياة اليومية للسكان المدنيين. كما تعمل قوات الاحتلال على تقييد حركة الأفراد على معبر بيت حانون (إيرز) وتمارس بحقهم الإذلال والاعتقال حتى تجاه المرضى الذين يذهبون للعلاج في مستشفيات القدس والضفة الغربية وداخل الخط الأخضر.

ازداد الوضع سوءاً مع اصرار سلطات الاحتلال على فرض الحصار المشدد على قطاع غزة في ظل قيام مصر وضمن إجراءاتها الأمنية بهدم الأنفاق الرابطة بين قطاع غزة ومصر والتي كان يُعتمد عليها بشكل كبير في إدخال الاحتياجات الأساسية، أمام هذا الحصار المشدد تفاقمت طائفة عريضة من حقوق الإنسان لتصل إلى حد الأزمة.

سيتناول التقرير التداعيات الخطيرة لاستمرار الحصار على حقوق الإنسان في قطاع غزة، وذلك من خلال رصد لواقع طائفة واسعة من الحقوق الأساسية أهمها الحق في الصحة، الحق في التعليم، الحق في السكن، الحق في الحصول على امدادات الطاقة، والحق في حرية التنقل والسفر، كما سيتطرق التقرير إلى تداعيات الحصار على الأوضاع الاقتصادية.

تمهيد

الحصار والقانون الدولي

تتحمل دولة الاحتلال الإسرائيلي العديد من المسؤوليات تجاه سكان قطاع غزة الذي لم يزل يخضع للاحتلال، وذلك وفقاً للقانون الدولي سيما ما تنص عليه اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 وأنظمة لاهاي لسنة 1907. هذا وتشتترط المادة (43) من أنظمة لاهاي على القوة القائمة بالاحتلال "أن تتخذ جميع التدابير والإجراءات المتوافرة لديها للقيام، بقدر المستطاع، بإعادة وتأمين النظام والسلام العامين، مع مراعاة القوانين النافذة في البلد، إلا إذا تعذر مراعاتها بأي وجه". ويقتضي على دولة الاحتلال طبقاً لهذا النص أن تتحمل نطاقاً واسعاً من المسؤوليات، بما يضمن تسيير حياة سوية لسكان قطاع غزة. كما وبحكم مسؤوليات الاحتلال فإن السلطات الإسرائيلية ملزمة بواجبات يفرضها القانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة أنها تسيطر على حركة الأفراد والبضائع عبر معابر قطاع غزة، وذلك وفقاً لمبدأ السيطرة تولد المسؤولية.¹ إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تستغل سيطرتها على المعابر وتصدع باستمرار من حصارها التي تفرضه كعقوبات جماعية على السكان المدنيين مسبباً بآثار كارثية على مجمل حقوق الإنسان في قطاع غزة.

وهذا بدوره يحمل مخالفة واضحة للقانون الدولي الإنساني الذي يحظر على سلطة الاحتلال معاقبة أفراد على أعمال قام بها فرد أو أفراد آخرون، إذا لم يكن هؤلاء مشتركين بشكل فعلي في المسؤولية عن الفعل، حيث يعتبر مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية مبدأً أساسياً من المبادئ التي أكد عليها القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، حيث يُحظر - وفقاً لهذا المبدأ - معاقبة أي فرد عن فعل لم يقم به هو شخصياً. فمن البديهي أن يكون الشخص مسؤولاً عما يقوم به من أفعال. ويكرس هذا المبدأ مفهوم العدالة والإنصاف.²

عليه فقد حرم القانون الدولي الإنساني العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين، وأن قيام دولة الاحتلال بأي إجراءات من هذا القبيل يعد خرقاً فاضحاً لأحكام القانون الدولي الإنساني، تنص المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، على أنه "يحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص المحميين وممتلكاتهم". وتنص المادة (50) من لائحة لاهاي لعام 1907، على أنه "لا ينبغي إصدار أية عقوبة جماعية، مالية أو غيرها، ضد السكان بسبب أعمال ارتكبها أفراد لا يمكن أن يكون هؤلاء السكان مسؤولين بصفة جماعية". كما ينص

¹ أنظر، مؤشرات السيطرة-مسؤولية إسرائيل المتواصلة على قطاع غزة، مركز الدفاع عن حرية الحركة - بيت سيلم، نوفمبر 2011.

² العقوبات الجماعية، مؤسسة الحق، رام الله.

البرتوكول الإضافي الأول المكمل لاتفاقيات جنيف لعام 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، على هذا الحظر. فالمادة 75(2)(د) من البرتوكول تنص بشكل محدد على حظر العقوبات الجماعية تحت جميع الظروف.

أولاً: الحق في الصحة

تواجه الحقوق الصحية لسكان قطاع غزة واقع متدهور فرضه بشكل أساسي الحصار الذي يحول دون توفير الامكانيات التي تمكن مقدمي الخدمات الصحية من تقديم الرعاية الصحية المناسبة، ومن أبرز أوجه العجز في هذه الامكانيات ما يلي:

1. الأجهزة الطبية

تواجه مستشفيات قطاع غزة نقص كبير في أجهزة التشخيص وقطع الغيار اللازمة لصيانتها، وبدوره ضاعف الحصار من حدة المشكلة لعدة أسباب أهمها ما يلي:³

أ. لا تتوفر كثير من الأجهزة الطبية سيما الحديثة منها، كما هناك عجز كبير في توفير قطع الغيار اللازمة لإعادة تشغيل الأجهزة المتعطلة عن العمل.

ب. جهاز الرنين المغناطيسي MRI⁴ في مستشفى غزة الأوربي وهو الوحيد في المستشفيات العامة، عاقل عن العمل منذ شهرين بسبب عرقلة قوات الاحتلال إدخال غاز الهيليوم اللازم لإعادة تشغيل الجهاز.

ت. جهاز الأشعة العادية Basic X-Ray⁵ في استقبال مجمع الشفاء الطبي متعطّل، وقوات الاحتلال تعرقل إدخال أنبوب الأشعة X-ray Tube اللازم لإعادة تشغيله.

ث. جهاز التصوير الملون الثابت Fluoroscopy⁶ في مستشفى كمال عدوان متوقف منذ بداية العام الماضي، بسبب منع قوات الاحتلال قطع الغيار اللازمة لتشغيله.

ج. جهاز تعقيم الأدوات الطبية البلاستيكية الوحيد في مستشفيات قطاع غزة، متوقف عن العمل لعدم توفر مستلزمات التشغيل بسبب الحصار الإسرائيلي.

³ م. رشاد الإسي مدير صيانة مستشفيات قطاع غزة، و م. عبد الرحمن مراد رئيس قسم الأجهزة الطبية في مستشفى الشفاء، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2014/1/19.

⁴ يستخدم هذا النوع من التصوير مجال مغناطيسي يوضع فيه المريض فيتم الحصول على صور في غاية الوضوح. يتميز هذا التصوير بإمكانية الحصول على صور للجزء المراد تصويره في أي اتجاه، سواء رأسي أو أفقي أو محوري. وأهم استخدامات هذا النوع من الفحوص الإشعاعية، هو تصوير الجهاز العصبي والمفاصل والعضلات والبطن. أنظر، د. رامي علي استشاري أشعة، منتدى الأشعة، كلية فلسطين الأهلية الجامعية

<http://www.paluniv.edu.ps/Website/Default.aspx?tabid=66&forumid=30&postid=100&scope=posts>

⁵ غالباً ما يستخدم لتصوير أجزاء الجسم المختلفة كالأطراف، الصدر، الجمجمة، الجهاز الهضمي. المرجع السابق.

⁶ تستخدم هذه الأجهزة الأشعة السينية أو أشعة أكس، وعادة ما يعطى المريض صبغة ملونة تؤخذ عن طريق الفم لفحص الجهاز الهضمي أو تعطى للمريض عن طريق الوريد لتصوير الكلى والجهاز البولي أو لتصوير الأوردة. كذلك هذا النوع من الأشعة يستخدم في تصوير المثانة والجهاز البولي بحقن المادة الملونة مباشرة في المثانة أو المجاري البولية، كذلك بالإمكان تصوير الرحم وقنوات الرحم وذلك لتشخيص أسباب العقم عند النساء. المرجع السابق.

ح. جهاز ليزر شبكية العين متوقف عن العمل، لاحتياجه قطع غيار لم تتوفر بعد بسبب الحصار الإسرائيلي.

خ. يحول الحصار دون إيفاد مهندسي الصيانة للخارج للتدريب على صيانة الأجهزة الطبية الحديثة، ما يؤدي إلى توقفها حال تعطلت بسبب غياب الخبرة اللازمة لإصلاحها.

2. مواد التشخيص المخبرية

تعاني المختبرات في مستشفيات قطاع غزة بسبب الحصار من نقص وأحياناً كثيرة نفاذ لبعض مواد الفحوصات، ومن أهم هذه المواد ما يلي:⁷

أ. التوقف المتكرر عن العمل للعديد من أجهزة CBC من نوع ABX لعدم توفر مواد تشغيل، وكذلك هناك نفاذ لمادة ACD اللازمة لتشغيل جهاز Aphaeresis الذي يستخدم في فصل الصفائح الدموية من المتبرع مباشرة. يوجد أيضاً نفاذ في صبغات Sudan Black Stain و PAS Stain وهي مخصصة لأفلام الدم لمرضى الأورام. كما تعاني المختبرات من نقص مواد فحص الأمونيا وكذلك نقص في المواد الضابطة لفحوصات ال CBC والكيمياء.

ب. لا تتوفر العديد من الفحوصات النوعية والهامة التي يقدمها المختبر المركزي نتيجة عدم توفر مواد هذه الفحوصات ومنها PTH فحص الغدد الجار درقية، FSH فحص هرمون للعقم، B12 فحص قياس نسبة فيتامين ب12، LH فحص هرمون للعقم، Growth Hormone فحص هرمون النمو، CMV IgG فحص فيروس سي، TSH فحص غدة الدرقية، FT4 فحص غدة درقية، HBeAg مؤشرات الكبد الوبائي ب، Anti HBeAg مؤشرات الكبد الوبائي ب، PSA دلالات سرطان البروستاتة، Hb Electrophoresis فحص الثلاثيميا في الدم، Methotrexate فحص معدل علاج الأورام، Ferritin فحص مخزون الحديد في الدم، CEA دلالات الأورام، C3, C4 فحوصات مناعية، Neonatal Tsh فحص الغدة الدرقية مواليد.

ت. يوجد نقص في المستهلكات الطبية الخاصة بالمختبرات وبنوك الدم مثل نقص في الزجاجات المستخدمة لمزارع الدم وأنابيب سحب عينات الكيمياء والأنابيب الزجاجية التي تستخدم في سحب العينات وتحضير بعض بيئات المزارع البكتيرية، علاوة على النقص الحاد في أنابيب جمع العينات لفحوصات التجلط PT، ونقص حاد في مواد فحوصات التوافق في بنوك الدم Gell system. وهناك نقص حاد أيضاً في أنابيب

⁷ د. شاكر أبو شعبان مدير عام المختبرات في وزارة الصحة - غزة، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2014/2/2.

فحص CBC العدد الكامل للمكونات الدم، وأجهزة تنقية الدم وفلترتها الخاصة بمرضى التلاسيميا.

ث. يوجد مشكلة أخرى تتعلق بتوفير قطع صيانة الأجهزة المتعطلة، والتي ترجع بجزء أساسي منها إلى مماثلة الجانب الإسرائيلي في إجراءات التنسيق لإدخال هذه القطع.

3. المباني

حال الحصار دون إدخال مستلزمات البناء الأمر الذي أدى إلى عرقلة إعادة ترميم أقسام بعض المستشفيات العامة، وتوقف العديد من مشاريع الأبنية فيها وفي مراكز الرعاية الصحية الأولية، ومن أهم هذه المشاريع ما يلي:⁸

- أ. مبنى الياسين للجراحات التخصصية في مجمع ناصر الطبي.
- ب. مبنى الأطفال والولادة في مستشفى شهداء الأقصى.
- ت. مشروع إضافة طابق كامل لتقديم خدمات الرعاية الأولية في كل من عيادتي الرمال والدرج.
- ث. مشروع إنشاء خمسة مراكز رعاية أولية.
- ج. مشروع توسعة قسم العناية المركزة واستحداث قسم حضانة أطفال واستقبال وعيادة خارجية في مستشفى الرنتيسي التخصصي للأطفال.
- ح. مشروع إعادة تأهيل قسمي المغسلة والتعقيم في مجمع الشفاء الطبي.
- خ. مشروع مبنى مقر الإسعاف والطوارئ الجديد في محافظة غزة.

4. الأدوية والمستلزمات الطبية

تعاني مستشفيات ومراكز الرعاية الأولية التابعة لوزارة الصحة في قطاع غزة من نقص كبير في الأدوية والمستلزمات الطبية ما يؤثر سلباً وبشكل خطير على الأوضاع الصحية للمرضى، ويمكن اجمال أبرز الملاحظات على النحو التالي:

- أ. رصيد (29%) من مجموع (480) صنف دوائي هو صفر، بينما (52%) من مجموع (902) صنف مستلزمات طبية هو صفر، وذلك وفقاً للقائمة الأساسية.⁹
- ب. لا تتوفر أدوية حديثة لعلاج بعض الأمراض، ومنها الأمراض الخطيرة كالسرطان.¹⁰

⁸ م. بسام الحمدلين مدير عام الهندسة والصيانة في وزارة الصحة-غزة، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2014/1/23.

⁹ منظمة الصحة العالمية-مكتب غزة، معلومات بناء على طلب الباحث، 2014/2/3.

¹⁰ أنظر، ورقة حقائق بعوان: مرض السرطان في قطاع غزة تحديات وآمال، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، 2012.

ت. العديد من المستلزمات الطبية المتوفرة تكون غير مناسبة سيما لفئة الأطفال، فعلى سبيل المثال يوجد عجز كبير في القساطر المؤقتة سيما المخصصة منها للغسيل الكلوي للأطفال مثل FR 6.5، FR7، 8FR، 9FR، حيث المتوفر منها يناسب الكبار. كما أن ملحقات أجهزة غسيل الكلى غير مناسبة للأطفال، حيث موصلات الدم هي مقاس كبير (160-200) ملتر، اللازمة للأطفال هي (50-118) ملتر. والفلاتر أيضاً غير مناسبة لغسل الكلى للأطفال، فالمتوفر منها هو F5 وF6، بينما الحاجة هي إلى F3 وF4، عليه فإنه يتم سحب حوالي (15%) من دم الطفل في كل عملية غسيل، بينما نسبة السحب المناسبة من الدم يجب ألا تتعدى (10%)، وهذا بدوره يرهق الأطفال جسدياً ونفسياً.¹¹

ثانياً: الحق في التعليم

تسبب الحصار بتداعيات خطيرة على الحق في التعليم، والذي حال دون قدرة مؤسسات التعليم في قطاع غزة على تقديم رسالتها التعليمية والتنويرية والتنموية في المجتمع بالشكل المطلوب.

1. التعليم العام

يعاني التعليم العام من عجز واضح في عدد المدارس نجم بشكل أساسي عن منع قوات الاحتلال دخول مواد البناء، الأمر الذي تسبب بالتالي:¹²

أ. حرمان وزارة التربية والتعليم العالي من إنشاء مدارس جديدة حيث تحتاج الوزارة خلال السنوات الخمس القادمة (2014-2019) إلى بناء (139) مدرسة.

ب. تحتاج وكالة الغوث حتى عام 2020 إلى بناء (135) مدرسة.

ت. تسبب العجز في عدد المدارس في عدم قدرتها على تلبية احتياجات الزيادة الطبيعية لعدد الملتحقين بها، ما نتج عنه ما يلي:

(1) تعمل (76.4%) من المدارس الحكومية بنظام الفترتين، بينما تعمل (86%) من المدارس التابعة لوكالة الغوث بنظام الفترتين.

(2) ترتفع الكثافة الصفية في المدارس التابعة للحكومة ووكالة الغوث لتصل في الأولى إلى (36.3) طالباً/شعبة، والثانية (38) طالباً/شعبة.

كما يتسبب الحصار في الوقت الحالي بآثار سلبية على المسيرة التعليمية أهمها ما يلي:

أ. توقف البناء في (26) مدرسة حكومية،¹³ ولم توافق سلطات الاحتلال على (20) مشروعاً لمدارس وبنائها التحتية تابعة لوكالة الغوث الدولية.¹⁴

¹¹ د. علاء مطر، الحقوق الصحية لأطفال غزة من ذوي الأمراض المزمنة.. تحديات وآمال، مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان، غزة، يونيو 2013، ص 18.

¹² ورقة حقائق بعنوان: واقع التعليم العام في قطاع غزة، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، 2013.

- ب. عجز في توفير المختبرات المناسبة والمواد والأجهزة المخبرية، حواسيب وطابعات للمختبرات، وأجهزة L.C.D، وأثاث، بالإضافة لتطوير وصيانة بيئة المختبرات.¹⁵
- ت. تعطيل المشاريع الخاصة بترميم (70) مختبراً علمياً.
- ث. عدم وصول (100) جهاز حاسوب لتطوير المكتبات المدرسية.
- ج. انقطاع التيار الكهربائي المتكرر يعطل العمل بمركزي المصادر والإنتاج.
- ح. عجز في إنارة الصفوف الدراسية خاصة في الفترة المسائية لعدد من المدارس.
- خ. تعرض الأجهزة والمختبرات إلى الكثير من الأعطال نتيجة انقطاع التيار الكهربائي.
- د. عدم توفر الوقود يؤثر على التنقل والمتابعة الميدانية وعدم إمكانية تشغيل المولد اللازم للعملية الانتاجية.
- ذ. تعطل مشاريع الصيانة في كثير من المدارس.
- ر. عرقلة وصول المواد الخام اللازمة لصناعة الأثاث المدرسي.
- ز. عدم وجود مواد خام يعطل إنتاج وتصنيع الوسائل التعليمية.¹⁶

2. التعليم العالي

يساهم الحصار بشكل كبير في إضعاف قدرة مؤسسات التعليم العالي على القيام برسالتها التعليمية والتنموية في المجتمع الفلسطيني، حيث تسبب الحصار بما يلي:

أ. تنامي العجز المالي لدى مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، يحول دون قدرتها على تنفيذ نشاطاتها والتوسع وتبني نشاطات تتماشى مع رسالتها. كما يتسبب في الحد من النمو والتوسع في البرامج والخطط والذي يؤثر سلباً على جودة التعليم ويحول بين مؤسسات التعليم العالي وقدرتها على تأدية واجباتها بالشكل المرجو سيما تنمية المجتمع وتطويره. على سبيل المثال وصل العجز المتراكم في ميزانية الجامعة الإسلامية وحدها إلى ما يزيد عن (24) مليون دينار أردني في ظل الحصار الذي نجم عنه تراجع المساعدات والهيئات، وعدم قدرة الجامعة على رفع الرسوم الدراسية بسبب سوء الأوضاع المعيشية.¹⁷

ب. توقف العديد من المؤسسات المانحة عن تمويل مشاريع البنية التحتية والإنشاءات بسبب صعوبة تنفيذ المشاريع على أرض الواقع، مما أدى إلى تراجع كبير في تطوير البنية التحتية والمباني في العديد من مؤسسات التعليم العالي.

¹³ م. جمال عبد الباري مدير عام الأبنية والمنشآت في وزارة التربية والتعليم العالي-غزة، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2014/1/23.

¹⁴ وكالة الغوث الدولية، معلومات بناء على طلب الباحث، 2014/2/3.

¹⁵ وزارة التربية والتعليم العالي-غزة، معلومات بناء على طلب الباحث، 2014/1/24، ووكالة الغوث الدولية، مرجع سابق.

¹⁶ آثار الحصار وانتهكات الاحتلال على العملية التعليمية، وزارة التربية والتعليم العالي-غزة، نوفمبر 2013.

¹⁷ د. علي شاهين مساعد المدير العام للشؤون المالية والإدارية في الجامعة الإسلامية، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2014/1/27.

ت. ضعف قدرة مؤسسات التعليم العالي على توفير المعدات والأجهزة وأدوات المختبرات المطلوبة.

ث. عدم القدرة على رفد المكتبات باحتياجاتها من المصادر العلمية سيما الحديثة منها.
ج. عرقلة التبادل المعرفي والأكاديمي، بين مؤسسات التعليم العالي في غزة وقريناتها في الخارج.¹⁸

ثالثاً: الحق في السكن

يمثل الحق في السكن أحد أهم الحقوق المنقوصة لدى سكان قطاع غزة، وهو يتعرض لانتهاك دائم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث يشكل استهداف المنازل السكنية بالقصف والتدمير أحد وسائل قوات الاحتلال في عقاب الفلسطينيين في القطاع. كما يشكل منع إدخال مواد البناء للقطاع أمراً بالغ الخطورة له تداعياته على هذا الحق، ولارتباطه أيضاً بسوق العمل وبالتالي التأثير السلبي على العمالة وزيادة نسبة البطالة والفقير.

يعيش ما نسبته (10%) من سكان قطاع غزة في مساكن ذات كثافة مرتفعة بواقع (3) أفراد أو أكثر في الغرفة الواحدة، وتقدر الاحتياجات الحالية من الوحدات السكنية بحوالي (91.026) وحدة سكنية، ومن المتوقع أن تبلغ الاحتياجات من الوحدات السكنية عام 2020 حوالي (227.505) وحدة سكنية.¹⁹

ويساهم الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة بتفاقم أزمة السكن، لما له من تداعيات سلبية خطيرة على تنفيذ مشاريع الإسكان، أهمها ما يلي:

1. تراجع خطير في تنفيذ أعمال المشاريع المختلفة منذ منع قوات الاحتلال الإسرائيلي إدخال مواد البناء إلا في أضيق الحدود ولصالح المؤسسات الدولية، بالإضافة لإغلاق الأنفاق التي كان بعضها يستخدم في إدخال مواد البناء.

2. جمدت قسراً إدارة برنامج دول مجلس التعاون لإعادة إعمار غزة طرح عطاءات رزمة من المشاريع، إثر عدم توفر مستلزمات البناء اللازمة لتنفيذها، فيما توقفت كلياً أعمال تنفيذ (13) مشروعاً من المشاريع الممولة عبر البرنامج ذاته للسبب نفسه.

3. وقف العمل في مشروع إعادة إعمار الوحدات السكنية المدمرة الممول من المملكة العربية السعودية بقيمة (42) مليون دولار، الذي كان من المفترض تنفيذه من خلال وكالة الغوث "أونروا".²⁰

¹⁸ مؤسسات التعليم العالي في غزة، معلومات حصل عليها الباحث من بعض هذه المؤسسات، 2014/1/26.

¹⁹ ورقة حقائق بعنوان: السكن في قطاع غزة أزمة يفاقمها الحصار، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، 2013.

²⁰ غزة: تجميد عطاءات وتوقف مشاريع بمؤهلها برنامج دول مجلس التعاون، صحيفة الأيام، 2014/1/6.

4. تأخر موافقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المشاريع التي تنفذها المؤسسات الدولية ومنها وكالة الغوث الدولية، يعرقل تنفيذ العديد من المشاريع التي تخدم السكان المدنيين في قطاع غزة، فعلى سبيل المثال لم تحصل وكالة الغوث منذ مارس 2013 على موافقة لمشاريع جديدة.²¹

5. تعثر كافة المشاريع الإنشائية-باستثناء القطرية- التي تشرف عليها وزارة الأشغال العامة والإسكان، كمشروع إنشاء برج الصالحي للأسرى المحررين، وكذلك مشاريع إعادة الإعمار وتسوية مشاريع الإسكان التي تنفذها الوزارة ومشاريع الأبنية الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية.

6. المشاريع التي لا تنزل قائمة وتشرف عليها وزارة الأشغال العامة والإسكان هي التي تمولها المنحة القطرية التي يتم إدخال مستلزمات تنفيذها عبر معبر رفح، وبعض المشاريع الدولية ومشاريع وكالة الغوث الدولية²² فعلى سبيل المثال من مجموع (20) مشروعاً تنفذها الوكالة لم يزل متوقفاً منها (8) مشاريع بعد السماح بإدخال مواد بناء لـ (12) مشروعاً كان متعطلاً تنفيذها لفترة طويلة.²³

رابعاً: الحق في المياه

يعاني سكان قطاع غزة من غياب حقوقهم المائية في ظل تدني حصة الفرد من المياه النظيفة والتي تصل في المتوسط إلى (80) لتر/يومياً، مقابل حد أدنى وضعته منظمة الصحة العالمية (150) لتر/يومياً، بينما يصل تلوث مياه الشرب إلى ما يزيد عن (95%)، كما يعطل انقطاع التيار الكهربائي المتكرر من توفير خدمات المياه. وفيما يتعلق في خدمات الصرف الصحي، فلا تنزل تعتمد نسبة (25%) من المساكن في قطاع غزة على الحفر الامتصاصية والقنوات المفتوحة كوسائل للصرف الصحي، بما يحمله من مخاطر حقيقية على صحة الإنسان والبيئة.²⁴ أمام هذا الوضع المتردي فإن الحصار يستمر في تعميق الأزمة، في ظل توقف العديد من مشاريع تطوير قطاع المياه والصرف الصحي والتي من أهمها ما يلي:²⁵

1. مشروع إنشاء خزان مياه ومحطة ضخ في المغرقة.
2. مشروع إنشاء خزان مياه ومحطة ضخ في بني سهيلا.
3. مشروع إنشاء بركة تجميع مياه أمطار في حي الجنيانة-رفح.

²¹ وكالة الغوث الدولية، مرجع سابق.

²² وزارة الأشغال العامة والإسكان، معلومات بناء على طلب الباحث، 2014/1/23.

²³ وكالة الغوث الدولية، مرجع سابق.

²⁴ ورقة حقائق بعنوان: السكن في قطاع غزة أزمة يفاقمها الحصار، مرجع سابق.

²⁵ مصلحة بلديات الساحل-غزة، معلومات بناء على طلب الباحث، 2014/1/22.

4. مشروع توريد قطع غيار وملحقات مضخات لزوم آبار المياه، ومستلزمات منشآت المياه والصرف الصحي.
5. منع دخول مضخات المياه.
6. مشروع تطوير معالجة محطة خانيونس المؤقتة.
7. مشروع محطة معالجة وادي غزة.
8. مشروع تطوير مضخة الصرف الصحي في النصيرات التابع لوكالة الغوث الدولية.

خامساً: الحق في الحصول على إمدادات الطاقة

يعتمد قطاع غزة على الوقود وذلك لاستخداماته المتعددة، حيث يؤدي عدم توفر الوقود الكافي لتشغيل محطة الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة وتلبية احتياجات السكان للاستخدامات كافة، إلى أوضاع كارثية على طائفة حقوق الإنسان الأساسية.

1. الاحتياجات العامة من الوقود

- أ. احتياج قطاع غزة من السولار (450) ألف لتر يومياً، أما احتياجه من البنزين فهو (200) ألف لتر ومن الغاز (200-250) طن يومياً في فصل الصيف، أما في فصل الشتاء فإن حاجة القطاع من (350-400) طن يومياً.
- ب. يحتاج قطاع غزة لتغطية العجز من الوقود إلى دخول وبدون انقطاع (700) ألف لتر سولار يومياً، (400) ألف لتر بنزين يومياً، و(300) طن يومياً.
- ت. ما يدخل قطاع غزة حالياً وبشكل غير منتظم (300-400) ألف لتر سولار يومياً، (300) ألف لتر بنزين يومياً، و(180-220) طن غاز يومياً.²⁶

2. احتياجات محطة توليد الكهرباء من الوقود الصناعي

- أ. تزود محطة توليد الكهرباء قطاع غزة بنحو (100) ميغا وات، بينما يتم شراء (120) ميغا وات من الجانب الإسرائيلي، واستيراد (27) ميغا وات من مصر.
- ب. تقدر الاحتياجات الفعلية للتيار الكهربائي في قطاع غزة بأكثر من (350) ميغا وات.
- ت. تحتاج محطة توليد الكهرباء (360) ألف لتر من السولار يومياً لتشغيل المحطة، أي (90) ألف لتر من السولار هو حجم استهلاك المولد الواحد اليومي من أصل أربع مولدات.²⁷

ث. يؤدي عدم تزويد محطة توليد الكهرباء بالوقود اللازم لتشغيلها بطاقتها الكاملة إلى انقطاع التيار الكهربائي عن المنازل والمنشآت الحيوية لـ (8) ساعات وصل ومثلهم

²⁶ محمود الشوا، رئيس مجلس إدارة جمعية أصحاب البترول والغاز، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2014/1/19.

²⁷ ورقة حقائق بعنوان: انقطاع التيار الكهربائي يفاقم أزمة حقوق الإنسان في قطاع غزة، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، 2013.

قطع، وفي حال توقفت المحطة عن العمل بالكامل لعدم إدخال الوقود اللازم وهذا ما حدث مراراً، فإن عدد ساعات القطع تصل إلى (18) ساعة يومياً.

سادساً: الحق في حرية التنقل والسفر

يحرم الحصار وإغلاق المعابر غالبية سكان قطاع غزة من حقهم في حرية التنقل والسفر سواء إلى الضفة الغربية عبر المعابر الإسرائيلية أو إلى دول العالم الأخرى عبر معبر رفح. وتواصل سلطات الاحتلال مصادرة حق الغزيين بالتنقل والسفر، وتسمح لهم وفي أضيق الحدود بالتنقل عبر معبر بيت حانون "إيرز" والذي عادة ما يكون لحاجات إنسانية.

1. تشير الإحصائيات إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت منذ بداية عام 2013 وحتى نهاية يناير 2014 (18) فلسطينياً أثناء محاولتهم المرور عبر حاجز بيت حانون "إيرز"، من بينهم (6) مرضى، (6) مرافقين مرضى، بالإضافة لاعتقال (4) مسافرين و(2) تجار.²⁸

2. يواجه سكان القطاع صعوبات كبيرة في التواصل مع العالم الخارجي لحرمانهم من حقهم في التنقل والسفر عبر معبر رفح البري سيما بعد إغلاقه المتكرر ولفترات طويلة بسبب الظروف الاستثنائية التي مرت ولا تزال بها مصر، ففي مقارنة بين عدد المسافرين في النصف الثاني من العام 2013 مع النصف الأول من العام ذاته يتضح انخفاض عدد المسافرين من (123.495) مسافر بمعدل شهري (24.875) مسافر منهم (20.577) مرضى بمعدل شهري (4146) مريض في النصف الأول إلى (31.507) مسافر بمعدل شهري (5251) مسافر منهم (1829) مرضى بمعدل (305) مريض في النصف الثاني.²⁹

سابعاً: الأوضاع الاقتصادية

يعاني سكان قطاع غزة من أوضاع اقتصادية بالغة الصعوبة، أثرت سلباً وبشكل خطير على مستوياتهم المعيشية في ظل تفشي ظاهرتي البطالة والفقر بسبب استمرار الحصار، الأمر الذي نتج عنه ما يلي:

1. شهد النصف الثاني من عام 2013 تباطؤاً في حركة الأنشطة الاقتصادية في قطاعات الخدمات والإنشاءات والنقل والمواصلات بنسب متفاوتة في قطاع غزة.

²⁸ قاعدة بيانات مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2014/2/2.

²⁹ منظمة الصحة العالمية، مرجع سابق.

2. تراجع حركة الأنشطة الاقتصادية في النصف الثاني من العام الماضي والتي بلغت ما نسبته (3%)، وارتفعت إلى (13%) منذ بداية عام 2014 الحالي.
3. يعد قطاع الخدمات من القطاعات الأكثر تضرراً بسبب الحصار حيث تضرر هذا القطاع بنسبة تقدر بحوالي (20%)، قطاع الإنشاءات (20%)، وقطاع النقل والمواصلات (18%).
4. ارتفاع مؤشر البطالة من (26.5%) في منتصف العام 2013 إلى (40%) في نهايته، سيما مع هدم الأنفاق التي كانت توفر فرص عمل لما يقرب من (11-14) ألف فرصة عمل ممن كانوا يعملون في الأنفاق نفسها.
5. ارتفاع أسعار السلع بسبب ارتفاع ثمن الوقود الذي يدخل كمكون أساسي في إنتاج كافة أنواع السلع، وذلك بعد هدم الأنفاق التي كان عبرها يتم تزويد قطاع غزة بحوالي (90%) من احتياجاته.
6. ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة (95%) بسبب الحصار حيث تمنع قوات الاحتلال التصدير عبر معبر كرم أبو سالم إلا بعض الأصناف كالفراولة والأثاث المنزلي في مواسم معينة.
7. توقف نحو (280) شركة عن العمل من أصل (300) شركة للمقاولات، ما أدى إلى فقدان نحو (30) ألف فرصة عمل مباشرة وأكثر من (40) ألف غير مباشرة مرتبطة بقطاع الإنشاءات.

الخاتمة

يعطي التقرير مؤشرات خطيرة حول تدهور أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، في ظل اشتداد الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والاعلاق المتكرر لمعبر رفح وهدم الأنفاق من قبل الجانب المصري لدواعي أمنية حسب تبرير المسؤولين المصريين. في ظل هذه المعطيات يعاني السكان المدنيون في القطاع من مصادرة حقوقهم الأساسية، حيث يتسبب الحصار بتقييد خطير لحركة الأفراد وحقوقهم في حرية التنقل والسفر، كما يؤدي إلى تقييد حركة البضائع التجارية ويحول دون دخول مستلزمات البناء إلا في أضيق الحدود ولصالح مشاريع المؤسسات الدولية، ما نتج عنه انعكاسات خطيرة على معظم مشاريع الإنشاءات والبنى التحتية متمثلة بمشاريع إعادة إعمار، مشاريع الإسكان العامة والخاصة، إعادة ترميم وبناء المدارس، مشاريع الترميم والبناء الخاصة في المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية، مشاريع البنية

التحتية الخاصة بالمياه وقطاع الصرف الصحي وغيرها من المشاريع التي تخدم احتياجات السكان.

من جهته يعرقل الحصار أيضاً إدخال الأدوية والمستلزمات الطبية، والأجهزة الطبية وقطع الغيار اللازمة لإصلاح الأجهزة الطبية المتعطلة، بالإضافة إلى أنه يعرقل إدخال كميات كافية من امتدادات الطاقة، ويساهم وبشكل أساسي بتدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشي ظاهرتي البطالة والفقر في قطاع غزة، كنتيجة واقعية لتداعياته التي دفعت سوق العمل إلى حالة من الركود الخطير.

مركز الميزان لحقوق الإنسان ينظر ببالغ الخطورة لما وصلت إليه حالة حقوق الإنسان من تأزم خطير، نظراً لاستمرار الحصار المشدد المفروض على السكان المدنيين في قطاع غزة، والذي يمثل عقوبات جماعية يجرمها القانون الدولي. عليه ومن واقع مسؤولياته تجاه حماية حقوق الإنسان، فإنه يوصي بما يلي:

1. المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية والتحرك فوراً لضمان تزويد قطاع غزة باحتياجاته الأساسية، والضغط على سلطات الاحتلال والزامها باحترام مسؤولياتها كقوة احتلال تجاه السكان المدنيين في قطاع غزة، بما في ذلك ضمان توفير الخدمات التي لا غنى عنها لتسيير حياة سوية للسكان المدنيين.

2. المجتمع الدولي بالتحرك الفاعل لضمان وقف العقوبات الجماعية التي تفرضها قوات

الاحتلال على قطاع غزة وسكانه، وإجبارها بالسماح بما يلي:

أ. حرية تنقل وسفر الأفراد عبر معبر بيت حانون "إيرز".

ب. دخول مستلزمات البناء.

ت. دخول امتدادات الطاقة بشكل منتظم وكميات مناسبة.

ث. دخول الأدوية والمستلزمات الطبية والمواد المخبرية والأجهزة الطبية وقطع الغيار

اللازمة لإعادة إصلاح الأجهزة الطبية المتعطلة.

ج. توفير احتياجات مشاريع قطاع المياه والصرف الصحي.

ح. توفير متطلبات قطاع التعليم لتسهيل تسيير العملية التعليمية.

3. الجانب المصري بفتح معبر رفح البري بانتظام، بما يضمن حرية التنقل والسفر للأفراد

سيما ذوي الاحتياجات الإنسانية وفي مقدمتهم المرضى.

4. الأطراف الفلسطينية المنقسمة بإنهاء الانقسام وإبرام اتفاقية مع مصر تسمح بفتح معبر

رفح بصورة منتظمة لتمكين تنقل الأفراد والبضائع بحرية ووفقاً للقوانين الدولية.

انتهی